التنمية في إفريقيا
"من خطة عمل لاغوس1980 إلى الأجندة الإفريقية 2063"
Development in Africa
“From the Lagos Action Plan 1980 to the African Agenda 2063”

الطالبة أمينة حمداني[1]
طالبة دكتوراه علوم بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
Aminahamdani1985@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 02 / 01/ 2021 تاريخ القبول: 14 / 12/ 2022 تاريخ النشر: 31 / 12/ 2021

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لتبرز جهود التنظيم الإفريقي في التنمية باعتبارها حق من حقوق الإنسان والشعوب، فمن واجب الدول الإفريقية بصورة منفردة أو جماعية ضمان ممارسة هذا الحق.

سعت منظمة الوحدة الإفريقية إلى وضع استراتيجيات تهدف إلى التعاون الاقتصادي بين دول القارة، بتبني خطة عمل لاجوس كأول خطوة نحو تنمية شعوبها لتليها إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية كركيزة جوهرية للتكامل الاقتصادي الإفريقي. غير أن المتغيرات الإفريقية والدولية فرضت على دول القارة، استبدال منظمة الوحدة الإفريقية بتنظيم أكثر فعالية من خلال تفعيل العمل الجماعي وإعادة هيكلة إفريقيا في إطار

(1)أمينة حمداني

الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا وتبني الأجندة الإفريقية 2063 كاستراتيجية للتحول الاقتصادي والاجتماعي في كنف الاتحاد الإفريقي.

الكلمات المفتاحية:

التنمية، خطة عمل لاجوس، منظمة الوحدة الإفريقية، الاتحاد الإفريقي، الأجندة الإفريقية 2063.

Abstract:

This study came to stand out the African Organization's efforts in the development as a human and people rights. It's the duty of African countries, individually or cooperatively, to guarantee exercising this right. The organization of African unity adopted the Lagos Action Plan wich aimed to economic cooperation between these countries, followed by the foundation of the African Economic Community as a fundamental pillar of the African Economic integration. However, African and international changes imposed on these countries to replace this Organization with a more effective one through activating collective

action, restructuring Africa, in the New Partnership for Africa's Development, and adopting the African agenda 2063 as one of economic and social strategy of the African Union.

Keywords:

Development; Lagos Action Plan; organization of African unity; African Union; Agenda 2063.

المقدمة :

بعد حصول الدول الإفريقية على الاستقلال وتخلصها من الاستعمار حلمت شعوبها بمستقبل مزدهر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا تحترم فيه جميع حقوق الإنسان وذلك من خلال تنمية شاملة مقارنة بمؤهلاتها الطبيعية والاقتصادية والبشرية الذاتية.

سارع الزعماء الأفارقة للبحث عن كيفيات لتحقيق هذه التنمية باعتبارها حق أصيل لصيق بالإنسان غير قابل للتصرف، وذلك بالقضاء على التخلف وتجاوز الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المجتمعات الإفريقية الناجمة عن مخلفات الاستعمار.

إن استعمال اصطلاح الحق في التنمية بشكل صريح لأول مرة على لسان وزير خارجية السينغال في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 يناير 1966 [1]، فقد اعتمد مؤتمر رجال القانون الأفارقة المنعقد في دكار عام 1967 هذا الحق في الإعلان الصادر عن المؤتمر الذي يعتبر ضمانة لطموح الشعوب في السيادة على ثرواتها وتحقيق شراكة

اقتصادية وضمان احترام حقوق الإنسان[2] وفي عام 1972 ألقى القاضي السينغالي« كيبا مباي Keba M'Baye » محاضرة بالمعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ بعنوان" الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان".[3]

سعت الدول الإفريقية في كل القمم الإفريقية المنعقدة، بوضع استراتيجيات وبرامج تنموية مؤسسة بدء بخطة عمل لاغوس عام 1980، وما تلاها بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية 1991 برعاية منظمة الوحدة الإفريقية لكن هذه البرامج أثبتت فشلها، مما دفع منظمة الوحدة الإفريقية في التفكير من جديد باستراتيجيات تنموية تشاركية منها مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تزامنا مع الألفية الجديدة لتنمية إفريقيا بإحلال الاتحاد الإفريقي بدلا عن منظمة الوحدة الإفريقية ومدى تطبيق برنامج النيباد وصولا إلى تبني مبادرة الأجندة الإفريقية 2063.

تكمن أهمية الموضوع في إبراز جهود التنظيم الإفريقي- منظمة الوحدة الإفريقية، الاتحاد الإفريقي- في تبني استراتيجيات تنموية مختلفة سواء ذاتية أو تشاركية بغية الوصول إلى تحقيق تنمية شاملة الأبعاد للإنسان والشعب الإفريقيين.

وعليه، تطرح الإشكالية التالية: ما مدى تجسيد التنظيم الإفريقي للاستراتيجيات والبرامج التنموية الإفريقية في ظل المعوقات والمتغيرات الدولية؟

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة نتبع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استعراض جملة خطط العمل والاستراتيجيات التنموية الإفريقية و تحليلها واستقرائها على الواقع الإفريقي وذلك من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول جهود منظمة الوحدة الإفريقية لإعمال الحق في التنمية واحتوى المبحث الثاني على جهود الاتحاد الإفريقي لإعمال الحق في التنمية

المبحث الأول: جهود منظمة الوحدة الإفريقية لإعمال الحق في التنمية

تأسست منظمة الوحدة الإفريقية في 25 مايو عام 1963 في أديس بابا، إثيوبيا، وافقت 32 دولة إفريقية حققت الاستقلال في ذلك الوقت لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، وانضم 21 عضوا تدريجيا لتصل إلى ما مجموعه 53 دولة[4]، لتكون منظمة إقليمية قارية من بين أهدافها الإستراتيجية مسألة التكامل والتنمية للفرد والشعب الإفريقيين.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 4 ديسمبر 1986 إعلان بشان "الحق في التنمية" وقد تضمن هذا الإعلان أنَ الحق في التنمية يعد أحد حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف.[5]و بموجبه اعترفت لكل إنسان ولجميع الشعوب بالحق في "المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما.[6]

انفرد الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان عن غيره من المواثيق الدولية بالنص صراحة على الحق في التنمية، فقد نصت المادة الثانية والعشرين منه على:

"1- لكل الشعوب الحق في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الاحترام التام لحريتها وذاتيتها والتمتع المتساوي بالتراث المشترك للجنس البشري.

2- من واجب الدول، بصورة منفردة أو بالتعاون مع الآخرين ضمان ممارسة حق التنمية".[7]

سعت منظمة الوحدة الإفريقية في بذل مساعي كبيرة لإعمال الحق في التنمية بغية تجسيد تنمية شاملة وكاملة للأفراد و الشعوب الإفريقية باعتماد خطة عمل لاغوس وإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

المطلب الأول: خطة عمل لاغوس 1980

استطاعت منظمة الوحدة الإفريقية أن تضع لبنة مهمة وعلامة بارزة على طريق التعاون الاقتصادي بين دول القارة عبر تبني"خطة عمل لاجوس"و هي وثيقة في حوالي 140 صفحة تتناول كافة مجالات النشاط الاقتصادي في القارة الإفريقية وتهدف إلى إقامة سوق افريقية مشتركة في عام 2000.[8]

برنامج تنموي ذاتي يتكون من ديباجة و13 فصلا يعنى بكل المجالات التنموية الطاقوية والبيئية والزراعية الصناعية واستعمال العلم والتكنولوجيا المرأة والتنمية والإجراءات التي تستهدف قيام التعاون الاقتصادي والفني وتدعيمه بما ذلك إنشاء مؤسسات جديدة وتدعيم القائم منها، و 3 مرافق (ملاحق) تم إقرارها في الدورة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء الدول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في لاجوس، نيجيريا في 28-29 نيسان /أبريل 1980 التي كرست للمشاكل الاقتصادية في إفريقيا.[9]

ورد في وثيقة لاجوس الختامية المعنونة بالمرفق الأول بموافقة وتمسك رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المجتمعون في هذه الدورة على محور خطة عمل لاجوس لتنفيذ إستراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإفريقيا، واعتماد تلك التدابير، ضمن غيرها من التدابير المتعلقة بإنشاء هياكل إقليمية وتقوية القائم منها بالفعل من أجل إنشاء سوق إفريقيا مشتركة فيما بعد كخطوة أولى نحو إقامة جماعة اقتصادية افريقية.[10]

خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية 1980 تعتبر كاستجابة جماعية من الدول الإفريقية لتقرير البنك الدول Berg Report الذي ركز على المشكلات الهيكلية في الاقتصاديات الإفريقية، في حين نسبة الخطة الأزمة الاقتصادية في إفريقيا إلى برامج التكييف الهيكلي.[11]

حددت خطة عمل لاغوس أجندة تنموية للقارة تمتد على مدى 20 عشرين عاما وترتكز على الأولويات السبعة التالية[12] :

- **الاقتصاد الريفي والزراعة،**
- **الشؤون النقدية والتمويلية،**
- **شؤون التجارة والجمارك والهجرة،**
- **الصناعة والعلوم التكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية،**
- **المواصلات والاتصالات والسياحة،**
- **الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية،**
- **التعليم والثقافة والموارد البشرية.**

جاء في المحور الثاني لوثيقة لاجوس الختامية – المرفق الأول- تنفيذ خطة العمل وذلك بإنشاء على أساس معاهدة جماعية اقتصادية افريقية تكفل التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لقارتنا، ويكون هدف هذه الجماعة تشجيع التنمية الجماعية السريعة الخطى للدول الأعضاء، تقوم على الاعتماد على النفس والدعم الذاتي، والتعاون بين هذه الدول.[13]

المطلب الثاني : الجماعة الاقتصادية الإفريقية

بدأت المنظمة الإفريقية توجه اهتماماتها نحو بذل المزيد من الجهود في مجال تحقيق التمنية الاقتصادية بعدما تركت أمر رعايته للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة وذلك تحت تأثير التغيرات في البيئة الدولية و الإقليمية والمحلية، عبرت المنظمة عن إصرارها على تحقيق هدف التنمية الاقتصادية القارية، ذلك حين وافقت القمة الإفريقية السابعة والعشرون ال27 يونيو 1991 على معاهدة أبوجا لإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية وذلك في مدة أقصاها 34 عاما من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليها لدى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية، دخلت المعاهدة حيز التنفيذ منذ مايو عام

1994 وذلك في إطار مراحل زمنية تنتهي بإقامة السوق المشتركة عام 2028.[14]

تعد الجماعات الاقتصادية الإقليمية في القارة من العلامات الملموسة على التقدم المحرز في مجال التكامل، وهي الوحدات الأساسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية التي أنشأت بموجب معاهدة أبوجا عام 1991[15].

إنَّ الجماعة الاقتصادية الإفريقية جزء لا يتجزأ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وقد جاء هذا الارتباط صريحا من خلال نصوص اتفاقية الجماعة الاقتصادية الإفريقية فالمادتان 98 و99 توضحان إن هذه المعاهدة والبروتوكولات الخاصة بها تشكل جزء لا يتجزأ من منظمة الوحدة الإفريقية، كما أن هناك ارتباط مؤسس بينهما، إذ أنَ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية هو نفسه يشكل الجهاز الأعلى للجماعة الاقتصادية الإفريقية.[16]

سطرت الجماعة الاقتصادية ست (06) مراحل لتحقيق أهدافها وهي:

- **بنهاية عام 1999: إنشاء تكتل في المناطق التي لم تدخل في أي تكتل،**
- **بنهاية 2007: تقوية التكامل والتطبيع بين الدول الأعضاء وتثبت التعريفات الجمركية وغير الجمركية،**
- **بنهاية 2017: إنشاء منطقة تجارة حرة اتحاد جمركي بين التكتلات،**
- **بنهاية 2019: إنشاء جمارك مشتركة على مستوى القارة، وبالتالي منطقة تجارية حرة شاملة،**
- **بنهاية 2023 : إنشاء سوق مشتركة افريقية على مستوى القارة،**
- **بنهاية 2028: إنشاء اتحاد اقتصادي ومالي موحد على مستوى القارة الإفريقية وعملة موحدة وبرلمان موحد".[17]**

تظافرت كل الظروف الدولية والإقليمية والوطنية بصورة فردية وتفاعلية في إضعاف قدرة منظمة الوحدة الإفريقية على تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها التنموية وذلك مما دفع بالقادة

الأفارقة في التفكير في إيجاد بديل يضم كل الدول الإفريقية باختلافاتها وتنوعها ونزاعاتها ويسعى إلى وضع حلول ملائمة للمشكلات الإفريقية بغية الوصول لتكامل اقتصادي واجتماعي وثقافي هدفه الرقي بالإنسان الإفريقي من حيث كرامته وحقوقه ورفاهيته.

المبحث الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي في إعمال الحق في التنمية:

مثَّل الاتحاد الإفريقي خطوة ايجابية وفعالة لتفعيل العمل الإفريقي الجماعي،كما أن دخول قانونه التأسيسي حيز النفاذ عام 2002 وإنشاء أجهزته أعطى دفعا جديدا لعجلة التعاون الاقتصادي الإفريقي.

المطلب الأول: مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا "النيباد":

هي إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا، وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية الاقتصادية، ومواجهة التحديات التي تعيقها، كالفقر والتخلف والتهميش، تم تبني هذه الصيغة الإستراتيجية رسميا في سنة 2001[18]، تلك الإستراتيجية التي انبثقت من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول تتمثل بكل من الجزائر، مصر، نيجريا، السينغال، جنوب إفريقيا من قبل منظمة الوحدة الإفريقية لتنمية وتوحيد صيغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإفريقيا، في الاجتماع آل 37 لمنظمة الاتحاد الإفريقي في زمبيا.[19]

تهدف النيباد إلى تحقيق عدد من الأهداف بمكن إجمالها في القضاء على الفقر، ووضع الدول الإفريقية فرديا أو جماعيا في طريق النمو المستمر والتنمية بإنهاء التهميش لإفريقيا والارتقاء بوحدة كاملة ومفيدة في الاقتصاد العالمي.[20] يتوقف نجاح النيباد لتحقيق أهدافها، على شروط أساسية عبارة عن عدد من المبادرات التي يلتزم القادة الأفارقة فردى ومجتمعين بالعمل على تنفيذها وهي:

- **بادرة السلام والأمن.**
- **بادرة الديمقراطية و الإدارة السياسية.**
- **بادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت.[21]**

على البلدان الإفريقية أن تتعامل مع تحديات عدة في مجال التنمية، ابتداء من الفقر والبطالة والاعتماد على السلع الأساسية وانعدام الأمن الغذائي، وانتهاء بالتوسع العمراني وتغير المناخ والهشاشة أمام الصدمات الخارجية، وتشير بحوث الأونكتاد[22] إلى أن من الراجح أن تحقق البلدان الإفريقية تقدما ملحوظا في التغلب على تلك التحديات إذا ركزت جهود الحكومات الإفريقية وشركائها في مجال التنمية على الميادين السياساتية الرئيسية.[23]

في قمة الاتحاد الإفريقي التي انعقدت في يوليو عام 2014، في مالابو غينيا الاستوائية، التزم رؤساء الدول الإفريقية بالقضاء على الجوع في القارة بحلول عام 2025، ويعد التزام إفريقيا ببرنامج عمل القضاء على الجوع بتعزيز الجهود الجارية في إطار"البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا" الذي ترعاه" الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا"...مظهرا من مظاهر رغبة الحكومات الإفريقية في إنشاء الأدوات المناسبة للقضاء على الجوع.[24]

يتصدر الأمن الغذائي والقضاء على نقص التغذية جملة من الأهداف الإنمائية المستدامة التي تناضل إفريقيا من أجل تحقيقها عام 2025 لكن بالرغم من انخفاض معدل الفقر، منذ عام 2005 إلى يومنا هذا -عام 2016- بطريقة سريعة بسنوات (1990-2005) فإنَه لا يسير بالسرعة الكافية لتحقيق هذا الهدف المرجو في آفاق 2025.[25]

يواجه النيباد الكثير من التحديات منها، المشكلة المالية تعاني الدول الإفريقية من ضعف الموارد المالية وقلة التدفقات المالية فقلة المساهمات الخارجية الرسمية لتمويل خطة الشراكة الجديدة وضعف قدرة الدول الإفريقية على حفظ سلام فاعل في مناطقها المتنازعة وكانت ادوار المنظمات الإقليمية الإفريقية ثانوية في القيام بعمليات حفظ السلام التي تعتمد أساسا على دعم مالي ولوجيستي.[26]

بالرغم من الأهداف الطموحة التي تضمنها برنامج النيباد إلا أن العمل الميداني اثبت صعوبة تحقيق هذه الأهداف التي اعترضنها جملة من العراقيل، فقد حصلت هذه المبادرة على مجرد وعود لا أشياء ملموسة، ولم تحقق الأهداف المرجوة، كما أن تفعيل مبادرة النيباد من أجل تنمية إفريقيا، باعتبارها مبادرة شاملة قوامها الحكم الراشد، وتحيق الأمن والاستقرار، يتطلب توفر إرادة سياسية في تغليب المصلحة الجماعية على المصالح القطرية المجزأة.[27]

المطلب الثاني: الأجندة الإفريقية 2063

1. ي إستراتيجية أو إطار استراتيجي للتحول الاقتصادي والاجتماعي للقارة على مدار 50 عاما القادمة، فهي تستند على الإسراع في تنفيذ المبادرات السابقة والحالية الخاصة بالنمو والتنمية المستدامة مثل خطة عمل لاجوس ومعاهدة أبوجا، والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) وتعتمد هذه الأجندة أيضا على أفضل الممارسات الوطنية والإقليمية والقارية في تحقيق التنمية.[28]

يعمل الاتحاد الإفريقي وفق خطة إستراتيجية تمتد إلى 2063، تهدف إلى تحقيق النهضة للقارة الإفريقية ومعالجة أزماتها الداخلية، انطلاقا من اعتماد برامج قارية تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات، وتنمية الدول الإفريقية ومؤسساتها وإخضاعها للمساءلة. إضافة إلى تعزيز دور التكتلات

الاقتصادية الإقليمية، كونها اللبنة الأساسية لبناء قدرات الدول الإفريقية، وترجمتها إلى قرارات فعالة على المستوى الإقليمي أو الدولي، إلى جانب المساهمة وجعل القارة الإفريقية بحلول عام 2063 قارة مزدهرة بالوسائل والموارد اللازمة لتحقيق التنمية.[29]

وقع قادة الدول الإفريقية إعلانا لوضع رؤية إستراتيجية تحقق طموحات الشعوب الإفريقية خلال السنوات الخمسين القادمة (2063-2013) لتكون مرحلية، كل مرحلة تقدر ب عشر سنوات (10)، فتمت صياغة التطلعات السبع الواردة في أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، وتبني مؤتمر الاتحاد الإفريقي الأجندة في دورته العادية ال24 المنعقدة يوم 31 يناير 2015.[30]

خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 وتغطي الفترة من 2014-2023 فهي أول سلسلة من خمس خطط تنفيذ مدة كل واحدة منها عشر سنوات يتم تطويرها لتحقيق رؤية "إفريقيا التي نريد بحلول عام 2063" وهي تستند إلى الوثيقة الإطارية لأجندة 2063، وتسعى إلى تسريع التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي في إفريقيا مع مواصلة حملة البلدان الإفريقية من أجل تقرير المصير والتقدم والازدهار الجماعي.[31]

يغطي التقرير المرحلي عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى [32] لأجندة 2063 الفترة منذ انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي في يناير 2017 ويرتكز هذا التقرير على النقاط الأساسية المدرجة لهاته العشرية وتتمثل كالأتي:

- **إدراج أجندة 2063 في التشريعات الوطنية.**
- **التقدم المحرز في المشاريع الرئيسية.**
- **إطار المعايير والمساءلة لأجندة 2063 ومواءمة نظم الرصد والتقييم للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في إطار أجندة 2063.**
- **إستراتيجية تعبئة الموارد والشراكة.**
- **تعميم أجندة 2063.**

- التحديات وطريق المضي قدما.

تنتهي العشرية الأولى للأجندة الإفريقية 2063 بحلول سنة 2023، لينطلق مخطط عمل العشريات المتبقية لتحقيق مقاربة" إفريقيا التي نريد" بانتهاج أنجع الممارسات الإستراتيجية الوطنية والإقليمية بغية الوصول إلى تنمية شاملة مرتكزة على حقوق الإنسان وتحقيق السلم والأمن وبناء الدولة الديمقراطية بحكم رشيد.

الخاتمة:

ما ينبغي الإشارة إليه في هذه الدراسة، أن التنظيم الإفريقي سواء في عهد منظمة الوحدة الإفريقية سابقا أو الاتحاد الإفريقي حاليا بذل مجهودات بينية في إرساء القانون الدولي للتنمية و قواعد إعلان الحق في التنمية في برامجه الاقتصادية والاجتماعية، ودفع نحو التنمية الشاملة والمستدامة وانتقاله من إستراتيجية إلى أخرى حسب المقومات الآنية لكل مرحلة بوضع مخططات عمل قصيرة وبعيدة المدى، هدفها جعل التنمية حق أصيل بالإنسان الإفريقي يتمتع به.

ساهمت المؤثرات الخارجية كالنزاعات المسلحة الداخلية في الدول الإفريقية وحتى النزاعات الحدودية المستمرة، والاستدانة الخارجية من الدول الكبرى والمؤسسات الأجنبية في استنزاف الطاقات المادية، البشرية والثروات الطبيعية، والتدخل في الشؤون الداخلية تحت غطاء الديمقراطية والحكم الراشد لهذه الدول في جعل تطبيق الاستراتيجيات الإفريقية المتعددة صعبة التجسيد على ارض الواقع مقارنة بمستوى التخلف والفقر في هذه الدول.

الهوامش:

1 - مصطفى بكار، **"دور الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، كلية الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، 2014-2015، ص 169.

[2] - عمر سعد الله، **حقوق الإنسان وحقوق الشعوب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 245-246.

[3] - مصطفى بكار، **"دور الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني"**، المرجع السابق، ص169.

[4] - لمحة تاريخية عن الاتحاد الإفريقي، منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، تاريخ الاطلاع عليه، 2020/12/26، أنظر الموقع الالكتروني:
au.int >historyoau-and-au

[5]- سعيد سالم جويلي، **المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانون الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002-2003، ص 228.

[6]- محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، **القانون الدولي لحقوق الإنسان" الحقوق المحمية"**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 407.

[7]- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، مجلس الرؤساء الأفارقة، الدورة العادية الثامنة عشر(18)، نيروبي، كينيا، يونيو 1981، أنظر الموقع الالكتروني:
hrlibrary.umn.edu

[8]- أحمد بطاطاش، **"جدلية التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا"**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 22 نوفمبر 2016، ص140.

أنظر خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا 1980-2000، الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية. [9]-

2- منظمة الوحدة الإفريقية، **خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا 1980-2000**، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، طبعة 1985، ص 822.

[11]- أمينة فلاح، **"دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية و الرشادة ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص107.

[12]- ميثاق إفريقيا للخدمات العامة، المؤتمر الإفريقي لوزراء الخدمة والإدارة العامة" تعزيز الخطط الإفريقية من أجل دول قادرة"، ص 10 ، تاريخ الاطلاع، 18 /2020/11، أنظر الرابط الالكتروني:
amdin.africa/archive/documents/d00003/AR/Pan_african_conference_of_ministers_for_public_and_service arabic.pdf

[13] - أنظر المرفق الأول وثيقة لاجوس الختامية الملحق باتفاقية خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا، 1980 - 2000.
[14] - منظمة الوحدة الإفريقية، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع، ديسمبر 2020، www.aljazeera.net » 2004/10/03
[15] - كارلوس لوبيز،**"التقدم ببطء نحو التكامل"**، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2016، ص18،تاريخ الاطلاع عليه، 2018/11/20، أنظر الرابط الالكتروني : https ://www.IMF.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2016/06/pdf/lopes.pdf.

[16]- خليفة عصموني، **"التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 167.
[17]- محمد عبد المجيد حسين، **"دور الجماعة الاقتصادية الإفريقية في تحقيق التكامل الإقليمي"**، المركز الديمقراطي العربي، 3 يناير 2018، انظر الموقع: الشرق الأوسط « democratic.de
[18]- حفيظة طالب، **"التنمية الاقتصادية في إفريقيا- الفرص والقيود"**، مجلة قراءات افريقية، العدد33، يوليو- سبتمبر2017، ص77.
[19]- فوزية خدا كرم عزيز، **"النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا"**، مجلة الأستاذ، العدد 201، سنة 2012، ص 426.
[20]- يوسف مالي - كوثر مبارك، **"دور و مستقبل النيباد في القارة الإفريقية"**، الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 11 أغسطس 2017.
[21]- أحمد بطاطاش، **"مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد""**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص 2017، ص 135-136.
[22]- الاونكتاد : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
[23]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا: الأداء والتحديات ودور الاونكتاد، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون، جنيف 2-5 يوليو2012، ص5 و6. أنظر الوثيقة . TD/B/EX(55)/3
[24] - إعلان مالابو في التعجيل بالنمو الزراعي والتحول لتحقيق الازدهار المشترك وتحسين سبل العيش، الاتحاد الافريقي2014، الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الثالثة والعشرون، يونيو 2014، أنظر الرابط الالكتروني:
https://summits.au.int/en/sites/default/file/20%20%Assembly%20AU%20Dec%20517XXIII)%20-E.PDF20%545.
[25]-أسماء دهكال، **"الأمن الغذائي وتحديات التنمية في إفريقيا- قراءة في الواقع والرهانات"**، مجلة قراءات افريقية، العدد 30، أكتوبر- ديسمبر2016، ص 72.

[26]- خيري عبد الرزاق جاسم، **"مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا"**، مجلة دراسات دولية، العدد التاسع والخمسون59، سنة 2014، ص 45 و46.

[27]- دالع وهيبة، **"المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي- النيباد كآلية للتنمية الشاملة"**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الثامن عشر، ص 59.

[28]- شيماء عبد الفتاح، **"أجندة 2063 الإطار الاستراتيجي المشترك (المبادئ-الأهداف-الاستراتيجيات)"**، تاريخ الاطلاع عليه، 2020/12/04 أنظر الموقع الالكتروني:www.sis.gov.eg

[29]-Agenda 2063, «the Africa we want », final edition, April 2015,p.p1.2,Avaible at :http://www.un.org/en/Africa/asaa/pdf/au/agenda2063.pdf

[30]30- عبده باه، **"البنية الهيكلية لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063"**، ص 4، أنظر الموقع الالكتروني:

www.sis.gov.eg/UP/7.45.pdf

[31] - https://au.int/ar/blockdatas/au/page-front.

[32] - تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063، اللجنة الوزارية بشان تنفيذ أجندة 2063، الاتحاد الإفريقي، مايو2017، ص 3، أنظر الرابط الالكتروني:

au.int/sites/default/file/pages/32828-file-progress_report_on_the_implantation_of_agenda_2063_first_ten-year_implementation_plan_a_pdf.

قائمة المصادر و المراجع المعتمد عليها:

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1- سعيد سالم جويلي، **المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانون الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة 2002-2003، ص 228.

2- عمر سعد الله، **حقوق الإنسان وحقوق الشعوب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،

3- محمد يوسف علوان- محمد خليل الموسى، **القانون الدولي لحقوق الإنسان" الحقوق المحمية"**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 407.

ب- الرسائل الجامعية والمذكرات:

1- أحمد بطاطاش، **جدلية التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 22 نوفمبر 2016.

2- خليفة عصموني ، **التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

3- أمينة فلاح ، **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية و الرشادة ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

4- مصطفى بكار، **دور الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، كلية الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2014-2015.

ج- المقالات في المجلات:

1- أسماء دهكال، **"الأمن الغذائي وتحديات التنمية في إفريقيا- قراءة في الواقع والرهانات"**، مجلة قراءات افريقية، العدد 30، أكتوبر-ديسمبر2016، ص 72.

2- خيري عبد الرزاق جاسم، **"مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا"**، مجلة دراسات دولية، العدد التاسع والخمسون 59، سنة 2014، ص 45 و46.

3- وهيبة دالع، **"المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي- النيباد كآلية للتنمية الشاملة"**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الثامن عشر، ص 59.

د- المقالات الالكترونية:

1- شيماء عبد الفتاح، **"أجندة 2063 الإطار الاستراتيجي المشترك (المبادئ- الأهداف-الاستراتيجيات)"**، أنظر الموقع:www.sis.gov.eg

2- محمد عبد المجيد حسين، **"دور الجماعة الاقتصادية الإفريقية في تحقيق التكامل الإقليمي"**، المركز الديمقراطي العربي، 3 يناير 2018، أنظر الرابط الالكتروني: الشرق الأوسط« democratic.de

ه-النصوص القانونية:

1- تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063- اللجنة الوزارية بشان تنفيذ أجندة 2063، الاتحاد الإفريقي، مايو2017، ص 3 أنظر الرابط الالكتروني:

au.int/sites/default/file/pages/32828-file-progress_report_on_the_implantation_of_agenda_2063_first_ten-year_implementation_plan_a_pdf.

2- خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا 1980-2000 الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية.

3- منظمة الوحدة الإفريقية، خطة عمل لاجوس من اجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا 1980-2000- قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، طبعة 1985

4- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا: الأداء والتحديات ودور الاونكتاد، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون، جنيف 2-5 يوليو2012، ص5 و6. أنظر الوثيقة TD/B/EX(55)/3 .

5- إعلان مالابو في التعجيل بالنمو الزراعي والتحول لتحقيق الازدهار المشترك وتحسين سبل العيش، الاتحاد الافريقي2014، الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الثالثة والعشرون، يونيو 2014، انظر الرابط الالكتروني:
https://summits.au.int/en/sites/default/file/20%20%Assembly%20AU%20Dec%205XXIII)%20-E.PDF20%545

6- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، مجلس الرؤساء الأفارقة، الدورة العادية الثامنة عشر(18)، نيروبي، كينيا، يونيو 1981، أنظر الموقع الالكتروني: hrlibrary.umn.edu

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1- Agenda 2063, «the Africa we want », final edition, April 2015,p.p1.2,Avaible at :http://www.un.org/en/Africa/asaa/pdf/au/agenda 2063.pdf.

2- https://au.int/ar/blockdatas/au/page-front.